يوليو
2021

وزارة المالية
Ministry of Finance

# الأداء المالي

نشرة خاصة تصدر عن وزارة المالية لمنتصف العام

| متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا) | 2020 حتى منتصف العام | 2021 حتى منتصف العام |
|---|---|---|
| | 986.6 | 952 |
| متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي) | 57.2 | 52 |
| صافي إيرادات النفط (مليون ر.ع) | 2,572.2 | 2,273.4 |

## الأداء المالي خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة بالنتائج الفعلية لعام 2020م والموازنة المعتمدة لعام 2021م

مليون ر.ع

بيانات مبدئية

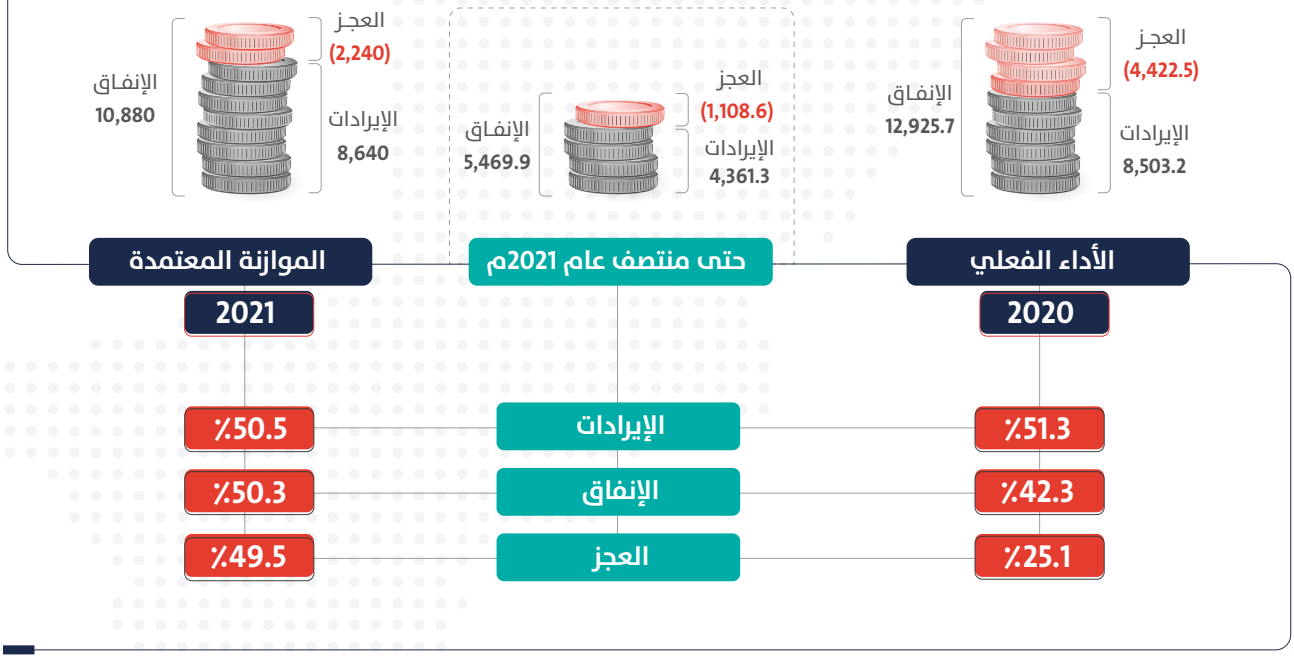

## الإنفاق العام للدولة ينخفض بنسبة 3.3% مقارنة بالنصف الأول من عام 2020م

## الإيرادات

بلغت الإيرادات المحصلة في الميزانية العامة للدولة بنهاية النصف الأول من عام 2021م نحو (4,361.3) مليون ريال عماني، مسجلة انخفاضاً بنسبة (9.7%) عما هو محقق في النصف الأول من عام 2020م. حيث قد بلغ صافي إيرادات النفط (2,273.4) مليون ريال عماني مسجلة انخفاضاً بنسبة (11.6%) عن ما هو محقق في يونيو 2020م، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط وانخفاض متوسط إنتاج النفط لالتزام السلطنة باتفاقية خفض الإنتاج مع (أوبك بلس).

من جانب آخر، بلغت إيرادات الغاز المحققة بنهاية يونيو 2021م نحو (727) مليون ريال عماني مسجلة انخفاضاً بنحو (14) مليون ريال عماني عن المحصل في الفترة المماثلة من العام الماضي 2020م، ويأتي ذلك نتيجة إلى انخفاض إيرادات الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال بسبب انخفاض أسعار مبيعات الغاز الطبيعي المسال المتأثرة بانخفاض أسعار النفط عالمياً.

وشهدت الإيرادات الجارية ارتفاعاً بنسبة (31%) مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مدفوعة بحصيلة توزيعات أرباح الاستثمارات المستلمة من جهاز الاستثمار العماني والبالغة (413) مليون ريال عماني، وتحصيل نحو (656.2) مليون ريال عماني من إيرادات الضرائب والرسوم. حيث قد شكلت الإيرادات المحصلة من ضريبة الدخل على الشركات ما نسبته (52.4%) من إجمالي الإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم، بينما مثلت إيرادات الضريبة الجمركية ما نسبته (18%)، في حين بلغت نسبة إيرادات الضرائب على السلع والخدمات ما نسبته (5.3%) من إجمالي الإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم.

وقد انخفضت الإيرادات والاستردادات الرأسمالية خلال النصف الأول من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 م، ويعزى ذلك إلى تخصيص جزء من الشركة العمانية لنقل الكهرباء الذي ساهم في تحقيق إيرادات بنحو (365.4) مليون ريال عماني سجلت في مارس 2020م.

مليون ريال عماني

| البيان (حتى نهاية يونيو) | 2020 | 2021 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| صافي إيرادات النفط | 2,572.2 | 2,273.4 | (11.6%) |
| إيرادات الغاز | 740.8 | 727 | (1.9%) |
| الإيرادات الجارية | 1,020.8 | 1,336.8 | 31% |
| الإيرادات والاستردادات الرأسمالية | 496.5 | 24.1 | - |
| إجمالي الإيرادات | 4,830.3 | 4,361.3 | (9.7%) |

## الإنفاق

انخفض الإنفاق العام للدولة بنهاية يونيو (منتصف العام) 2021م ما نسبته (3.3%) مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2020م، وذلك في ضوء السياسات والإجراءات التي اتبعتها الحكومة للتخفيف من التبعات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وترشيد الإنفاق ورفع كفاءته.

وقد شكلت مصروفات الوزارات المدنية نسبة (36%) من إجمالي الإنفا، كما تشكل كلفة فوائد القروض نسبة (7%).

وقد استحدثت السلطنة في الميزانية العامة للدولة بند جديد ضمن بنود الإنفاق العام تحت مسمى (مخصص سداد الديون) لسداد جزء من أقساط القروض المستقبلية، وقد بلغت جملة المبالغ المحولة لهذا البند بنهاية يونيو من هذا العام، نحو (75) مليون ريال عماني، ومن المستهدف تمويله بمبلغ (150) مليون ريال عماني خلال عام 2021م.

وفي ضوء العمل على استكمال مرحلة تأسيس شركة تنمية طاقة عمان وبدء العمليات التشغيلية ونقل التزامات الصرف للشركة في النصف الثاني من العام الجاري، استمرت الحكومة في سداد مصروفات قطاعي النفط والغاز والتي بلغت بنهاية يونيو 2021م نحو (702.7) مليون ريال عماني، والمعتمدة كمصروفات إضافية في الموازنة لهذا العام 2021م، ومن المتوقع أن تبدأ شركة تنمية طاقة عُمان تمويل عملياتها ابتداءً من شهر سبتمبر المقبل.

## العجز

بلغ العجز بنهاية النصف الأول من عام 2021م نحو (1,108.6) مليون ريال عماني وهو ما يمثل نسبة (25.1%) من العجز الفعلي لعام 2020م، ونسبة (49.5%) من العجز المعتمد في 2021م.

من جانب آخر، بلغ إجمالي وسائل التمويل المستلمة متضمنا السحب من جهاز الاستثمار العماني نحو (3,378.5) مليون ريال عماني، وقد بلغت القروض الخارجية والمحلية المسددة نحو (1,390.5) مليون ريال عماني.

### أكثر من 575 مليون ريال عماني المستحقات المدفوعة للقطاع الخاص بنهاية يونيو 2021م

**استكملت وزارة المالية خلال النصف الأول من عام 2021م دفع مستحقات القطاع الخاص المستلمة من خلال النظام المالي ومكتملة الدورة المستندية بإجمالي بلغ حوالي (575.6) مليون ريال عماني.**

# أداء الميزانية العامة للدولة الفعلي لعام 2020م (الحساب الختامي)*

## انخفاض الإنفاق العام الفعلي بنهاية 2020م بنسبة 2.1% مقارنة عن ما هو معتمد

## الإيرادات

بلغ إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة في عام 2020م حوالي (8,503.2) مليون ريال عماني مسجلة انخفاض قدره (2,196.8) مليون ريال عماني عن الموازنة المعتمدة أي ما نسبته (20.5%)، ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى تراجع إيرادات النفط والغاز بنحو (1,902.3) مليون ريال عماني بسبب انخفاض متوسط سعر النفط الفعلي إلى (47.6) دولار أمريكي للبرميل مقارنة بالسعر المعتمد في الموازنة والبالغ (58) دولار امريكي للبرميل خلال عام 2020م، إضافة إلى التأثيرات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

## الإنفاق

ظل إجمالي الإنفاق العام الفعلي لعام 2020م منخفضاً عن الميزانية المعتمدة بنحو (274.3) مليون ريال عماني، أي ما نسبته (2.1%)، وذلك على الرغم من استمرار التزام الحكومة بسداد مستحقات سنوات سابقة بلغت (283)مليون ريال عماني، إذ بلغ الإنفاق الفعلي لعام 2020م نحو (12,925.7) مليون ريال عماني، ويأتي هذ الانخفاض متماشياً مع الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها السلطنة لمواجهة استمرار انخفاض أسعار النفط، وتداعيات كوفيد-19 بهدف تعزيز كفاءة الإنفاق. وقد ساهمت الإجراءات المتخذة في خفض المصروفات الانمائية للوزارات المدنية بنسبة (11%) عما هو مقدر في الميزانية المعتمدة.

من جانب آخر، شهد الإنفاق ارتفاعاً في بنود الدعم والمساهمات بنسبة (29.5%) نتيجة تغطية الاحتياجات الإضافية الخاصة بعام 2020م وتسوية المبالغ المتعلقة بسنوات سابقة. بالإضافة إلى ذلك شهدت مصروفات إنتاج النفط والغاز ارتفاع بنحو (12%) نتيجة إلى ارتفاع مصروفات شراء الغاز.

## العجز

ارتفع العجز الفعلي لعام 2020م إلى (4,422.5) مليون ريال عماني أي بنسبة زيادة بلغت (76.9%) عن العجز المقدر بـ (2,500) مليون ريال عماني، وذلك نتيجة إلى انخفاض جملة الإيرادات النفطية وغير النفطية الفعلية عن تقديرات الميزانية المعتمدة. وقد شكلت نسبة وسائل التمويل الخارجية والمحلية (88.7%) من إجمالي العجز الفعلي لعام 2020م، في حين تم السحب من جهاز الاستثمار العماني (500) مليون ريال عماني والذي يشكل ما نسبته (11.3%).

* **الحساب الختامي:** حسابات مالية تشمل الإيرادات والمصروفات الفعلية بنهاية العام موزعة وفقاً لتصنيف الميزانية العامة للدولة. سيتم نشر تفاصيل الحساب الختامي لميزانية عام 2020م في الجريدة الرسمية.

## الاقتصاد العالمي

### توقعات بنمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6% في عام 2021م

أشار صندوق النقد الدولي في تقريره (مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي) الصادر في يوليو 2021م، بأنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بنسبة (6%) في عام 2021 و (4.9%) % في عام 2022م. وقد ظلت تنبؤات نمو الاقتصاد العالمي في عام 2021م دون تغيير مقارنة بالتوقعات الواردة في عدد إبريل 2021م من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" مع بعض التعديلات التعويضية. إذ خُفِّضَت توقعات النمو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لعام 2021، ولا سيما اقتصادات آسيا الصاعدة في حين رُفِعَت التنبؤات للاقتصادات المتقدمة. وتعكس هذه التعديلات تطورات الجائحة والتغيرات في الدعم الذي توفره السياسات العامة.

## أسواق النفط

أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (IEA) في تقريرها الصادر مؤخراً بإرتفاع أسعار برنت بمقدار (5) دولارات للبرميل مقارنة بشهر مايو، وبـ (33)دولارا للبرميل مقارنة بشهر يونيو من العام الماضي. ليبلغ بعد ذلك المتوسط (73) دولاراً للبرميل. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يرتفع إنتاج النفط العالمي بأكثر من الاستهلاك العالمي للنفط لاسيما أنتاج البلدان الأعضاء في منظمة أوبك بلس. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الإنتاج إلى بقاء الأسعار مماثلة للمستويات الحالية، ليبلغ متوسط سعر النفط (72) دولاراً للبرميل خلال النصف الثاني من عام 2021. كما تتوقع إدارة معلومات الطاقة في عام 2022م بأن استمرار نمو الإنتاج من دول منظمة أوبك بلس وتسريع النمو في إنتاج النفط في الولايات المتحدة إلى جانب نمو الإمدادات الأخرى سيؤدي إلى تجاوز مستويات نمو الاستهلاك العالمي للنفط الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة بأن متوسط سعر خام برنت سيبلغ نحو (67) دولار أمريكي للبرميل في 2022م استناداً إلى العوامل المذكورة.

## الاقتصاد المحلي

أصدرت وكالات التصنيف الائتماني تقييمها للسلطنة خلال عام 2021م والتي تم تصنيفها نتيجة إلى التحديات المحيطة بتطبيق إجراءات الضبط المالي في ظل الأوضاع الراهنة، المتمثلة بانتشار جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الاقتصاد المحلي.

حيث أكدت وكالة ستاندرد آند بورز في تقريرها الصادر في إبريل 2021م تصنيف السلطنة الائتماني عند "B+/B" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مع توقعات بتراجع الضغوطات المالية والاقتصادية على السلطنة في العام الحالي.

وقد أكدت وكالة فيتش في تقريرها الصادر في مايو تقييم السلطنة الائتماني عند -BB، وهو ذات التقييم السابق للوكالة. وتتوقع الوكالة بأن يتراجع عجز الميزانية العامة للدولة إلى (6.1%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال عـــام 2021م، وأن يرتفع النمو الاقتصادي للسلطنة بنحو (3.3%) خلال عام 2022م.

في حين ثبتت وكالة موديز في تقريرها المحدث والصادر في يوليو حول الوضع الائتماني للسلطنة التصنيف عند "Ba3" وهو ذات التصنيف السابق للوكالة. وقد أشار التقرير إلى نمو الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي مـن (-2.6%) في عام 2020 إلى (2.6%) في عام 2021م و (3.5%) في 2022م، مع توقعات بتحسن العجز المالي للموازنة مـن (-18.1%) في عام 2020م إلى ( -3.6%) في 2021م.